

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

العدد السابع

25/02/2026 م - 1447/09/07 هـ



بين العجز والمسؤولية
ماذا يُطلب من جيلٍ مُثقل؟

المرأة الكردية وتحديات
ما بعد التحرير

القراءة... ضرورة وعي
لا تترف ثقافة

بين الولاء والكفاءة إشكالية
الحكومة في بيئات العمل

كيف يبتلع الحكمُ صاحبه
تأمل نقدي في تحولات السلطة

السوريون وسلم المشاركة
المجتمعية

تيار سورية الجديدة





إن الحرية هي أحد القيم الأصيلة في فكر تيار سورية الجديدة وممارساته؛ حرية لا تنتهك الدين ولا تخرجه عن فاعليته الاجتماعية في الشأن العام، ولا تقدم النزعة الفردية الغالبة، ولا تتمحور حول المطالبة بالحقوق الفردية المفضية إلى هدر المصالح الكبرى للمجتمع من أجل تلبية مطالب فئات صغيرة لها نفوذ ثقافي، أو تلبية أمزجة فئات ناشزة.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
 مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
 مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
 مشرف أخبار التيار: آية رشيد
 تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
 الإخراج الفني: رامز القاري

إيميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

العدد	الموضوع	المؤلف
1	التعايش يصون الحرية والتعددية السياسية	أ. حسن خناس
2-4	إضاعات في الاقتصاد والتنمية	بين الولاء والكفاءة إشكالية الحوكمة في بيئات العمل أ. إيمان حقي
5-6	رؤى تيار سورية الجديدة	كيف يبتلع الحكم صاحبه تأمل نقدي أ. فادي أبو حذبة
7	أخبار التيار	أنشطة ومحاضرات لأعضاء التيار إعداد المكتب الإعلامي
8	إضاعات في النهضة والتغيير	السوريون وسلم المشاركة المجتمعية أ. كندة حواصلي
9	إضاعات شبابية	بين العجز والمسؤولية أ. محمد زكريا البدوي
10	المرأة السورية	المرأة الكردية وتحديات ما بعد التحرير أ. علا خالوصي
11	إضاعات نفسية إجتماعية	القراءة... ضرورة وعي لا تترف ثقافة أ. أسامة ليموني
12-13	إضاعات على كتاب	رواية «مزرعة الحيوان» حين تُسرق الثورات أ. سهير أومري
14	إضاعات مقاصدية	لسنا طرفاً... نحن الثمن أ. محمد زكريا البدوي
15	يراع	كسرة خبز أ. حسين العبد الله
16	يراع	القادمون من الشمال أ. أديب الأسود
17	كاريكاتير العدد	خيام مقاومة للمطر م. سعد الدين عياش



التعايش يصون

الحرية والتعددية السياسية



بقلم الأمين العام لتيار سورية الجديدة
الأستاذ: حسن خناس

خصبة لإعادة إنتاج الانقسامات هنا لا يكفي الحديث عن الحرية والتعددية نظرياً بل يصبح المطلوب هو ترميم المجال العام نفسه (إعادة بناء الثقة ترسيخ العدالة وضمنان تكافؤ الفرص السياسية).

إن غياب التعايش لا يؤدي إلى هيمنة مستقرة بل إلى توتر دائم فالأنظمة التي تسعى لإلغاء التعدد قد تحقق استقراراً ظاهرياً لكنها غالباً ما تنتج احتقاناً مؤجلاً يظهر عند أول اهتزاز سياسي أو اجتماعي الاستقرار الحقيقي لا يقوم على إسكات الأصوات بل على استيعابها ضمن نظام مشروع.

كما أن التعايش لا يعني إلغاء الخلاف أو تجميع الاختلافات بل على العكس هو يفترض الاعتراف بالخلاف وإدارته بوسائل سلمية ومؤسسية فالمجتمع الحي ليس مجتمعاً متجانساً فكرياً بل مجتمعاً قادراً على تحويل تنوعه إلى قوة لا إلى انقسام.

في النهاية، لا يمكن فصل التعايش عن الحرية، ولا الحرية عن التعددية. إنها منظومة مترابطة: الحرية تمنح الشرعية للاختلاف، التعددية تنظم هذا الاختلاف، والتعايش يحيي المجتمع من التحول إلى ساحة صراع دائم. وعندما تختل إحدى هذه الركائز، يصبح البناء بأكمله هشاً.

إن التعايش ليس رفاهاً سياسياً، بل شرطاً أساسياً لبناء دولة مستقرة ومجتمع متوازن. فهو الإطار الذي يسمح بتداول الأفكار، وتنافس المشاريع، واستمرار الحياة السياسية دون أن تتحول إلى معركة صفرية.

التعايش في جوهره ليس تسوية مؤقتة بين قوى متنافسة، ولا هدنة اجتماعية تُفرض تحت ضغط الواقع، بل هو انعكاس مباشر لطبيعة النظام السياسي والثقافة العامة التي تحكم المجتمع. فحين تُصان الحرية كقيمة عليا، وتُرسخ التعددية كقاعدة لا استثناء يصبح التعايش حالة طبيعية وليست إنجازاً استثنائياً.

المجتمعات التي تخشى التعدد غالباً ما تفعل ذلك لأنها تربط الاختلاف بالفوضى، وتربط وحدة الدولة بوحدة الرأي. غير أن التجربة الإنسانية الحديثة أثبتت أن المشكلة لا تكمن في الاختلاف ذاته، بل في غياب الأطر العادلة لإدارته. فالاختلاف حقيقة إنسانية ثابتة، أما الصراع فهو نتيجة سياسية قابلة للتفكيك والمعالجة. إن الحرية، في بعدها السياسي لا تعني فقط الحق في التعبير بل تعني أيضاً ضمان عدم تحوّل الاختلاف إلى خطر وجودي. حين يشعر الفرد أو التيار السياسي أن رأيه المختلف لا يهدد أمنه أو موقعه في المجتمع، يصبح الحوار ممكناً، وتصبح المنافسة مشروعة، ويتراجع منطق الإلغاء.

التعددية السياسية، من جهتها، ليست مجرد تعدد أحزاب أو تيارات، بل هي اعتراف مؤسسي بأن الحقيقة السياسية ليست حكراً على أحد. فالدولة التي تؤمن بالتعددية تقرّ ضمناً بأن إدارة الشأن العام عملية مفتوحة للنقاش والتطوير، وليست مشروعاً مغلقاً تديره نخبة واحدة أو رؤية واحدة.

التعايش الحقيقي ينشأ عندما يتحول الخلاف من صراع على الوجود إلى تنافس على البرامج. الفرق بين الحالتين جوهري؛ ففي الأولى يكون الآخر تهديداً يجب تحييده وفي الثانية يكون شريكاً في المجال العام حتى وإن كان خصماً سياسياً. هذه النقطة لا تتحقق بالشعارات بل ببناء مؤسسات عادلة وقوانين واضحة وثقافة سياسية ناضجة.

وفي المجتمعات الخارجة من النزاعات أو الأزمات العميقة، يصبح التعايش تحدياً مركباً فالجراح الاجتماعية وفقدان الثقة وتجارب الإقصاء والعنف تخلق بيئة



بقلم: أ. إيمان حقي

للخروج عن الخط أو التسبب بمخاطر غير محسوبة. ومع وجود ضغوط اقتصادية متواصلة، وغياب بيئة تنافسية عادلة، يصبح اللجوء إلى الأقارب خياراً مفهوماً، إن لم يكن مبرراً، في مراحل التأسيس الأولى.

من المهم التمييز هنا بين العمل العائلي المشروع وبين المحسوبية، فالعمل العائلي قد يشكل ميزة حقيقية حين يقوم على توزيع واضح للأدوار، وربط المسؤوليات بالكفاءة، وإخضاع الجميع للمساءلة دون استثناء، أما حين تتحول القرابة إلى معيار كافٍ بحد ذاته، وتصبح الثقة سبباً لتغييب التقييم والمحاسبة، فإن الأمر ينتقل من إطار اجتماعي مفهوم إلى إشكالية إدارية حقيقية.

في كثير من الشركات الصغيرة والمنظمات المحلية، يبدأ العمل بفريق متجانس قائم على المعرفة الشخصية، إلا أن الإشكالية تظهر عندما يتوسع العمل دون أن تتوسع معه معايير الإدارة. عندها، لا تعود "شركة الحجي" مجرد وصف ساخر، بل تتحول إلى بنية مغلقة تعيق دخول «كفاءات جديدة»، وتضعف فرص التطوير، وتؤسس تدريجياً لممارسات قد تنزلق لاحقاً نحو الفساد الإداري والمالي.

من هنا، يمكن فهم «شركة الحجي» لا كخلل أخلاقي بحت، بل كنتاج اجتماعي لبيئة غير مستقرة. غير أن الإشكال الحقيقي لا يكمن في نشوء هذه الظاهرة، بل في تحولها من حل مؤقت قائم على الثقة إلى قاعدة دائمة تلغي النظام، وهو ما يفتح الباب لسؤال أوسع حول العلاقة بين الثقة والكفاءة، وحول اللحظة التي تتحول فيها الأولى من قيمة إيجابية إلى عبء على المؤسسة نفسها.

متى تكون الثقة بالعائلة ميزة؟

كما ذكرت سابقاً، فليست كافة «شركات الحجي» حالات سلبية، بعض الأمثلة أثبتت نجاحاً كبيراً، وخاصة عندما

بين الولاء والكفاءة إشكالية الحوكمة في بيئات العمل

عملت في عدة مجالات ومع جهات مختلفة، خاصة وحكومية، وأيضاً منظمات محلية، ووجدت سمة مشتركة غالباً بين الجهات الخاصة والمنظمات، حتى أنني لمست ارتشاح هذه الظاهرة لبعض القطاعات الحكومية، وهي ما تسمى في سورية «شركة الحجي» والتي تعبر اختصاراً عن التعيينات بناء على «صلة القرابة أو التي تورث العمل ضمن العائلة».

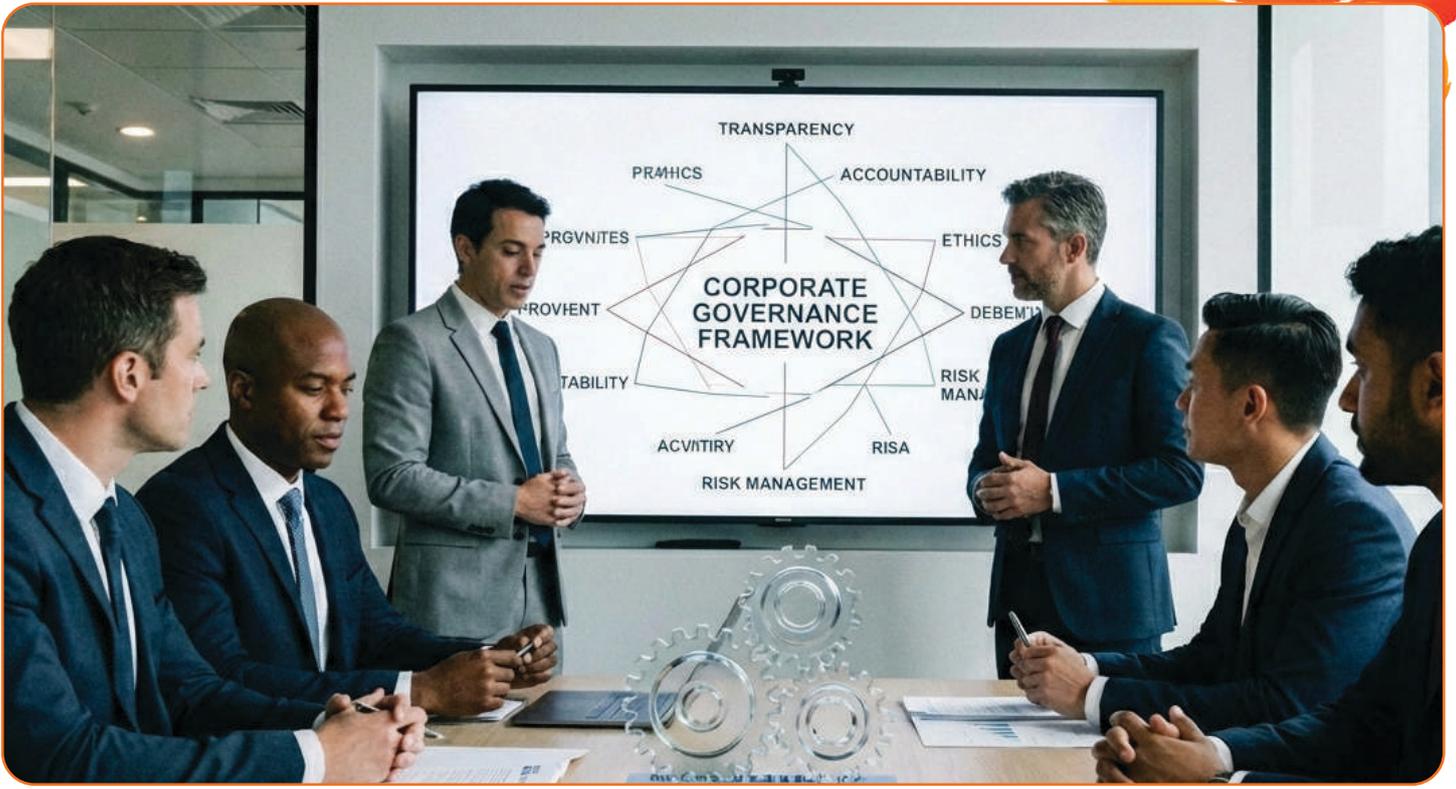
هذه الطريقة في التعيين ليست سلبية في المطلق لأنها تعتمد على الكفاءة ضمن ذوي القربى، ولكن في بعض الأماكن تصل مرحلة الثقة في القربى أكثر من البعيد، مما يؤثر مع الأيام على كفاءة عمل الشركات أو المنظمات نفسها، فهي تركز على القريب الأمين أكثر مما تركز على البعيد الكفؤ، وبالتالي تمهارة أو تخرج من المنافسة، أو يصل ببعض الأحيان الوضع إلى حد الفساد الإداري والمالي.

«شركة الحجي» كظاهرة اجتماعية

مصطلح «شركة الحجي» ليس توصيفاً قانونياً أو إدارياً، بل تعبير شعبي ساخر نشأ في السياق السوري لوصف نمط العمل الذي يعتمد على صلة القرابة والثقة الشخصية بوصفهما معياراً أساسياً للتعين وإدارة المسؤوليات. وهو مصطلح، رغم بساطته، يحمل في طياته دلالات عميقة تتجاوز الإدارة لتلامس بنية المجتمع وعلاقته بالمؤسسات.

في جوهرها، لا تنطلق هذه الظاهرة من نوايا سلبية بالضرورة، بل غالباً ما تكون استجابة طبيعية لبيئة تعاني من ضعف الثقة بالأنظمة، وغياب آليات الحوكمة والمساءلة. في مثل هذه البيئات، تصبح الثقة بالأشخاص – لا بالقوانين أو الهياكل المؤسسية – هي الضمانة الوحيدة لاستمرارية العمل، وتتحول العائلة أو الدائرة القريبة إلى شبكة أمان نفسي وإداري.

في السياق السوري تحديداً، ساهمت سنوات طويلة من هشاشة المؤسسات، وعدم استقرار القوانين، وتسييس مواقع القرار، في تكريس هذا النمط، فالقريب يُنظر إليه بوصفه «الأكثر أماناً»، لا لأنه الأكفأ بالضرورة، بل لأنه أقل قابلية



من الثقة إلى الإقصاء – نقطة التحول:

تواجه الشركات العائلية تحديات حوكمة فريدة تنشأ من تداخل الروابط العائلية مع الإدارة التجارية، مما يعيق الاستدامة والنمو، حيث تؤثر النزاعات الشخصية على القرارات مما يهدد الاستمرارية، كما أن تداخل الملكية والإدارة يولد تضارب مصالح وضعف الرقابة الداخلية مما يسبب الفساد الإداري أو المالي في بعض الأحيان، إضافة إلى أن غياب التخطيط في عملية نقل الملكية والإرث للجيل التالي يسبب الفوضى بين الأجيال، مما يسبب في بعض الأحيان مقاومة للتغيير وتعيين أفراد غير مؤهلين لقيادة الشركات، بل يعتمد على صلة القرابة، وبالتالي يتولد ضعف في الكفاءة المؤسسية، ويعرض الشركة للانهايار عند الأزمات.

«شركة الحجي» كبيئة خصبة للفساد:

تُعد «شركة الحجي» أو الشركات العائلية بيئة خصبة للفساد، ليس بسبب السرقة، بل حين تتحول الثقة القائمة على القرابة من أداة تنظيمية إلى بديل عن الأطر المؤسسية. ففي هذا النمط من العمل، تتداخل العلاقات الشخصية مع الأدوار في العمل، ما يضعف تطبيق معايير التقييم والمساءلة، ويحد من فعالية الرقابة الداخلية.

ومع الوقت، يؤدي غياب الفصل بين العلاقات الشخصية والمسؤوليات المهنية إلى بروز ممارسات إدارية غير منظمة، مثل تجاوز التسلسل الإداري واحتكار القرار والمعلومة، وهي ممارسات لا تُصنّف غالبًا كفساد صريح، لكنها تخلق بيئة مؤاتية له. كما يزداد خطر تضارب المصالح في ظل غياب آليات

تكون ضمن إطار المشاريع الصغيرة المتعلقة بأعمال تحتاج إلى شكل روتيني من المهام، كالعمل في محلات البيع، أو عمل الأراضي الزراعية، والحرف اليدوية بشكل عام، فهنا تظهر أهمية الاعتماد على المقربين الثقات، وخاصة من احتك بشكل مباشر بهذه الأعمال وتشربها منذ الصغر، حيث يستطيع فهمها بالفطرة لأنه نشأ واعتاد عليها، إضافة إلى الحاجة لسرعة اتخاذ بعض القرارات في هذه الأعمال التي لا تتحمل تأخرا في بعض الأحيان لما للتأخير فيها من تأثيرات سلبية على سير العمل، يكون عندها مشاوره المقربين والثقات أسرع وأسهل من الدعوة إلى اجتماع في مجلس إدارة أو اجتماع مؤسسي عام.

ولكن لا تضمن كافة الميزات السابقة نجاح الشركات العائلية أو «شركة الحجي» دوماً، وبالتالي تحتاج هذه الشركات لتطوير آلية عملها من خلال «حوكمة الشركات العائلية» بهدف فصل الملكية عن الإدارة، مما يساهم في تعزيز الاستدامة والنمو عبر الأجيال، وذلك عبر ميثاق عائلي ومجلس إدارة مستقلة، مع التركيز على الشفافية، بهدف تحديد القواعد الداخلية للعلاقات وحقوق الملكية والتوظيف وحل النزاعات، مما يساعد في منع الانهيار عند التوريث من خلال آليات واضحة لانتقال القيادة، ويُنصح بصياغته مبكراً مع إشراك خبراء قانونيين، كما أن فصل الملكية عن الإدارة عبر مجلس إدارة يضم أعضاء خارجيين مستقلين لضمان الحيادية يضمن استمرارية هذه الشركات عبر الأجيال المتعاقبة، والتي لا بد من العمل على تدريبها عبر إشراكها في العمل والنقاشات العامة داخل العائلة في كل ما يتعلق بالعمل العائلي.



الخطط لتدريب الأجيال اللاحقة على العمل وآليات الإدارة. فشركة الحجي في السياق السوري تعتمد على القرابة التي تتداخل فيها الأدوار بين العمل والعائلة، مما يؤدي إلى خسارة الاستفادة من الكفاءات خارج العائلة التي قد تطور وتساعد في استمرارية العمل.

وهنا تظهر أهمية العمل ضمن (الميثاق العائلي) الضوابط لآليات العمل العائلي، لأنه يساعد على وضوح أدوار الأشخاص وفصلها تمامًا عن العائلة، ويحرص على توظيف الكفاءات إن كانت من داخل العائلة أو خارجها، وبالتالي تُنقذ آلية محاسبة واحدة وعلى كافة الأفراد الموظفين بغض النظر عن صلة القرابة، وعندها تزداد فرصة الاستعانة بالخبرات الخارجية التي قد تساهم أكثر في تطوير الشركة ومساعدتها على الاستمرارية لمدة أطول، وبالتالي عمر أكبر وبقاء في السوق لمدة أطول.

وفي النهاية نجد أن «شركة الحجي» هي انعكاس لبيئة اجتماعية فرضتها ظروف سياسية غير مستقرة، تتحول فيها الثقة الشخصية إلى بديل عن الكفاءة والحوكمة، والتي يمكن أن تنجح في الأعمال الصغيرة، ولكن إذا رغبتنا التحول إلى شركات تعيش طويلاً فإن هذه العقلية تصبح عائقاً أمام التطوير وتؤسس لبيئة خصبة للفساد والمحسوبيات وغياب المساءلة، ولا بد عندها من التحويل إلى الحوكمة، والتفكير في الكفاءة قبل الولاء.

وفي هذا الإطار يتبدى لنا السؤال الأهم: هل يمكن أن تنجح هذه الآلية في إدارة الدول؟ تقديم الولاء على الكفاءة، والعمل بعقلية الحجي وتعيين الأقرباء؟ أم أنها تحتاج قواعد واضحة، ومؤسسات قوية، وآليات عمل شفافة لضمان الاستمرارية؟ فالثقة وحدها غير كافية، وقد تتحول من كونها ميزة إلى عبء يهدد البقاء.

المصادر:

- 1- <https://www.gemconsortium.org/report/20192020-global-entrepreneurship-monitor-gem-family-entrepreneurship-report-2>
- 2- <https://familybusinessassociation.org/article/letting-go-of-the-reins>
- 3- <https://www.youtube.com/watch?v=nczXD-b2l4VU&t=3671s>

واضحة للحوكمة والرقابة المستقلة، ويتعزز عدم الاهتمام من الموظفين خارج إطار العائلة نتيجة تراجع الثقة بجدوى الاعتراض أو المقترحات.

في هذا السياق، لا يُفهم الفساد بوصفه خللاً أخلاقياً فردياً، بل نتيجة بنيوية لبنية تنظيمية مغلقة تستبدل النظام بالعلاقات الشخصية، ما ينعكس سلباً على كفاءة المؤسسات واستدامتها. حين تنتقل الممارسات الخاطئة من الخاص إلى العام «من شركة الحجي إلى دولة الحجي»:

هناك قاعدة تربية تتحدث عن التعلم تقول: إن أثر التعلم يتعدى أثره من المواقف التي اكتسبنا فيها تلك المعرفة، وتنتقل إلى مواقف حياتية أخرى، ويمكن تطبيقها على أغلب السلوكيات البشرية، ومنها الممارسات التي تحصل في «شركة الحجي». حيث نجد أن هذه النمط من الإدارة في الشركات الخاصة أو المنظمات المحلية، يمكن أن ينتقل كالعدوى إلى القطاع الحكومي، إما مع انتقال هؤلاء الأفراد أو مع استنساخ الآليات داخل المجتمع نفسه، وقد رُصدت أنماط مشابهة في المؤسسات العامة، تم فيها استبدال آليات التعيين المؤسساتية بالتعيين من شبكة العلاقات الشخصية، أو الشبكة المقربة، والتي نكرر أنها في كثير من المواقف لا تكون سلوكيات خطيرة أو عبء على المؤسسات ما لم تتحول إلى تقديم الولاء على الكفاءة، وهو ما سينعكس بالضرورة بشكل سلبي على أداء تلك المؤسسات وثقة المواطنين بها، والتي يمكن أن تحل من خلال الشفافية وحسن الاختيار أثناء التوظيف.

كسر الحلقة دون كسر الثقة:

يقدم كل من المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor GEM) وجمعية الأعمال العائلية (Family Business Association FBA) إحصائيات حول الشركات العائلية، وتشير هذه الإحصائيات إلى أن نسبة الشركات العائلية تصل حتى ١/٨١ من نسبة الشركات المسجلة حول العالم، يصل ٣٠٪ منها للجيل الثاني، و١٢٪ للجيل الثالث، إلا أن الجيل الرابع يحافظ على ٤٪ من نسبة هذه الشركات، ويكمن سر ذلك في ما يسمى (الميثاق العائلي)، وهو ما يحدد الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسة، وتوزيع النسب والأرباح، مع إشراك أعضاء من خارج العائلة في مجلس الإدارة لتعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وتطوير الخطط لتولي القيادة مما يقلل من المخاطر، مع وضع



بقلم: أ. فادي أبو حدة

كيف يبتلع الحكمُ صاحبه تأمل نقدي في تحولات السلطة من «ربيع قرطبة» إلى «الواقع العربي»

هناك قصص تاريخية لا تبقى حبيسة صفحات الكتب، لأنها تشبه حاضرتنا أكثر مما نحب الاعتراف به.

محمد بن أبي عامر (المنصور) رجل الدولة الأندلسي، شخصية مركبة صعّدت من خارج النخبة بذكاء وتخطيط، واستثمرت موقعها في البلاط، ومنها دوره كمربّي لابن الخليفة الحكم، لتقترب من مركز القرار، ثم تحوّل إلى الحاكم الفعلي، فبدّل توازنات الخلافة الأموية في الأندلس: همّش دور الخليفة وجعل السلطة الحقيقية بيده، ورسّخ نظاماً نُسب فيه الحكم إليه عملياً، ومهّد لانتقاله إلى أبنائه عبر شبكة نفوذ وولاءات بناها بعناية، ورغم ما ارتبط بعمره من قوة وهيبة واتساع نفوذ، ظلّ هذا البناء معتمداً على شخصه أكثر من اعتماده على دولة مؤسسات.

ليست سيرة «محمد بن أبي عامر» التي تناولها مسلسل «ربيع قرطبة» مجرد حكاية صعود سياسي في الأندلس، بل درس حي عن لحظة دقيقة تتحول فيها الأفكار إلى أدوات، وتتحول فيها الشرعية الشعبية إلى قبضة قسرية تُدار بالمراقبة والخوف بدل الثقة والتمثيل.

إنها تجربة تُظهر كيف يمكن لشخص يبدأ قريباً من الناس - وهو مؤمن بأن العامة هم أساس الحكم - أن ينتهي إلى بناء سلطة شديدة المركزية، ثم يترك خلفه دولة قوية في ظاهرها، لكنها هشّة في عمقها غاب عنها منطق المؤسسات.

في بداياته، ظهر «محمد بن أبي عامر» بوصفه رجلاً خرج من عامة المجتمع، لا من سلالة حاكمة ولا من نخبة مغلقة. اعتمد على الكفاءة الإدارية، وبناء العلاقات، والتدرج الواعي في مواقع النفوذ،

وكان يحمل تصوراً سياسياً واضحاً مفاده أن العامة هم أساس الحكم، وأن الشرعية تُبنى من القبول الاجتماعي لا من الاسم أو النسب، وقد بدت الشورى في خطابه ممارسة ضرورية، لا زينة خطابية، وأداة لإعادة التوازن داخل الدولة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن إنكار أن تجربة «محمد بن أبي عامر» تقدم مثالاً لشخصية طموحة محكمة التدبير، صنعت صعودها بعملٍ دؤوب وتخطيط بعيد النظر، كما لا يمكن تجاهل أنه كان مثلاً للقائد الفذ المحنك في إدارة الدولة وتوجيهها، فقد شهدت الأندلس في زمانه إحدى أقوى مراحلها، من حيث التنظيم الإداري، والحضور العسكري، واتساع النفوذ، مع ازدهار ملحوظ في مظاهر العمران والهيبة السياسية. وهذه النقطة بالغة الأهمية، لأن نجاحه لم يكن مجرد قبضٍ على زمام السلطة، بل قدرة واضحة على تحويلها إلى إنجازات ملموسة.

غير أن هذه الإيجابيات لم تُكتب لها الاستمرارية بعد وفاة «محمد بن أبي عامر»، لأنها كانت مرتبطة به كفرد أكثر من ارتباطها ببنية حكم مؤسسية، فما إن غاب حتى بدأت مظاهر الضعف والتشتت، واحتدم الصراع بين أبنائه وبين مَنْ حولهم، في مشهد يفضح هشاشة الدولة حين لا تقوم على مؤسسات تضبط انتقال السلطة وتحميها من التفكك.

ومع ذلك، فإن لحظة التمكين نفسها غالباً ما تكون لحظة التحول، فعندما تنتقل السلطة من فكرة إلى ممارسة يومية، تتبدل الأسئلة داخل عقل



الحاكم، فلا يعود السؤال: كيف أحكم الناس؟ بل: كيف أضمن بقاء الدولة كما أراها؟ هنا يبدأ التحول النفسي الأول وهو الخوف: الخوف من الفوضى، ومن الخصوم، ومن تقلب الولاءات، ومن المجتمع ذاته. ومع هذا الخوف، يتغير تصور الشعب من مصدر للشرعية إلى عنصر يحتاج إلى الضبط. في هذه المرحلة، تراجع الشورى من كونها قيمة سياسية إلى عبء محتمل، ويصبح الاختلاف تهديداً، ويُعاد تعريف الاستقرار بوصفه قيمة عليا تبرر التضييق. ومن هذا المنطق، أعاد «ابن أبي عامر» تشكيل نظام الحكم: همّش الخليفة وجعل وجوده رمزياً، وركّز القرار في يده، وأنشأ حرساً خاصاً وأجهزة رقابة وولاء تدين له شخصياً.

فلم تعد الدولة تُدار عبر مؤسسات متوازنة، بل عبر دائرة ضيقة، حيث يتقدم الولاء على المشاركة، وتتقدم الطاعة على الرأي.

هذا التحول ليس استثناءً تاريخياً، بل نمطاً يتكرر في الواقع العربي المعاصر، فكثير من الأنظمة بدأت بشخصيات طموحة ذات كفاءة وقدرة على الإنجاز، ثم تحولت تدريجياً إلى أنظمة وصاية. نفسياً، لا يرى الحاكم نفسه مستبداً، بل "حامياً" للدولة من الانهيار. ومع الزمن، تختفي الحدود بين الحاكم والنظام، وبين الدولة والوطن، ويصبح النقد خيانة، والمعارضة مؤامرة.

تكشف تجربة «محمد بن أبي عامر»، كما يكشف الواقع العربي، أن المشكلة ليست دائماً في الطموح أو الكفاءة، بل في تحويل الدولة إلى امتداد لشخص أو عائلة، ولهذا بقيت دول عربية كثيرة لعقود طويلة محكومة بأنظمة سياسية مرتبطة بأفراد أو أسر، لا بمؤسسات راسخة؛ فتبدو الدولة مستقرة ما دام الشخص حاضراً أو العائلة متماسكة، لكن ما إن يغيب هذا الشخص أو يتفكك مركز القوة، حتى تتدهور الأوضاع سريعاً، لأن الدولة لم تُبنَ على قواعد دائمة، بل على حضور فردي قابل للنزول.

الدرس الذي يقدمه التاريخ واضح وقاسٍ في آنٍ واحد: القدرة على الصعود لا تكفي لبناء دولة، والطموح مهما كان محكماً في التدبير، إذا لم يُقيد بالمؤسسات، قد يصنع إنجازاً سريعاً، لكنه يترك فراغاً خطيراً بعده.

حصاد العام - أبرز فعاليات وأنشطة تيار سورية الجديدة

أخبار التيار شهر يناير:

عقد تيار سورية الجديدة ندوة حوارية لأعضائه تمحورت حول مفهوم المشاركة في بناء الدولة ونقد السلطة بين الهدم والبناء. شهدت الندوة نقاشات غنية تنوعت فيها الآراء وتبادل المشاركون الأفكار حول واقع التيار، إلى جانب طرح مقترحات تهدف إلى تطوير أدائه وتعزيز دوره في المرحلة القادمة

التاريخ : 24.01.2026

شهر فبراير:

بمناسبة الذكرى السنوية لمجزرة حماة عام 1982 أصدر تيار سورية الجديدة بياناً أكد فيه أن هذه الذكرى تمثل تذكيراً دائماً بأن الحق لا يموت بالتقادم، وأن العدالة للضحيا واجب وطي وأخلاقي لا يسقط مع مرور الزمن، وشدد التيار في بيانه على أنّ الوفاء الحقيقي لضحايا المجزرة يبدأ ببناء دولة الحق والقانون التي تقوم على المحاسبة والعدالة



في إطار اللقاءات التنظيمية التي يعقدها تيار سورية مع كواده في المحافظات عقد التيار لقاء في محافظة إدلب

ركز فيه على دور المشاركة في بناء الدولة ونقد السلطة، كما شهد اللقاء حوارات غنية وتبادل للآراء حول واقع التيار

التاريخ: 06.02.2026



تابع تيار سورية الجديدة عقد اجتماعاته مع أعضائه في المحافظات، وفي هذا الإطار عقد اجتماعاً مع أعضاء التيار في محافظة حمص، وتمحور حول مفهوم المشاركة في بناء الدولة ونقد السلطة بين الهدم والبناء.

التاريخ: 30.01.2026



عقد تيار سورية الجديدة اجتماعاً في مكتب التيار بمدينة إزاز ضم أعضاء التيار

في حلب وريفها، وتناول أهمية المشاركة في بناء الدولة وحدود نقد السلطة بين البناء والهدم

التاريخ: 07.02.2026





بقلم: أ. كندة حواصل

السوريون وسلم

المشاركة المجتمعية

لقي مفهوم المشاركة المجتمعية اهتماماً كبيراً، إذ كان النقاش يدور حول كيفية تحقيق أقصى مشاركة ممكنة للفئات المهمشة، في محاولة لإعادة توزيع السلطة وتخفيف التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وقد نشرت الباحثة الأمريكية شيري أرنشتاين دراسة باتت مرجعية عالمية في هذا السياق، ركزت فيه على تحليل أنماط مشاركة المواطنين، ووضعت سلماً يوضح ٨ درجات من المشاركة تتضمن فعلياً ثلاثة مستويات متميزة وهي: عدم المشاركة، المشاركة الرمزية، وسلطة المواطن.

يبدأ السلم من الدرجة الأولى التي تُسمّى بـ"التلاعب" والتي تقوم فيها السلطات بتعيين مجموعات من المواطنين ضمن لجان صورية شكلية، والغرض منها هو تثقيف هذه المجموعات، وحشد دعمهم بحيث تتحول المشاركة إلى أداة علاقات عامة تخدم السلطة، أما درجة السلم الثانية فتعرف باسم "العلاج" والتي تتحول فيها مشاركة المواطنين لمحاولة شفاؤهم من أمراضهم وآثار معاناتهم بدل تغيير السبب ومعالجة الظلم الذي كان السبب لهذه النتائج، وبالتالي يتم صرف اهتمام المشاركين من التعامل مع المسألة الأساسية إلى مسائل جانبية ليست ذات أولوية.

وتُعبّر درجتنا السلم الأولى والثانية عن حالة عدم المشاركة، بينما تنتقل الدرجة الثالثة إلى بداية مستوى المشاركة الرمزية، وتعرف هذه الدرجة بـ"الإعلام" والتي يكون الهدف من المشاركة توعية المشاركين بحقوقهم وتعريفهم بما تقوم به الحكومة، وغالباً ما تُركز هذه الدرجة على تدفق المعلومات باتجاه واحد من المسؤولين إلى المواطنين وتقديم معلومات عن نتائج العمل بدل إشراكهم في مرحلة التخطيط.

وتُتمثل "الاستشارة" الدرجة الرابعة لسلم المشاركة، إذ تقوم السلطات بأخذ آراء المواطنين وأفكارهم وتوزيع الكتيبات والاستبيانات المختلفة، دون أن يكون هناك أي ضمان حقيقي لأن تؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار، وفي العديد من الأحيان تكون هذه المشاركة بمثابة "ديكور" تفسح المجال للتلاعب بالمشاركين من خلال تقديم معلومات تخصصية أو غياب الشفافية في بعض الجوانب.

وتأتي الدرجة الخامسة في السلم تحت اسم "الاسترضاء" والتي تقوم فيها الحكومات أو الجهات صاحبة السلطة بوضع عدد قليل مختار بعناية من المواطنين ضمن الهيئات والمجالس دون أن يكون لهم قدرة على التأثير الفعّال في صناعة القرار.

وبالانتقال إلى المستوى الأعلى من المشاركة تحمل الدرجة السادسة في السلم مفهوم "الشراكة" والتي يُعاد فيها توزيع السلطة فعلياً من خلال التفاوض، ويتم الاتفاق على تقاسم مسؤولية التخطيط واتخاذ القرار، أما الدرجة السابعة والتي تُمَثّل مفهوم "التفويض" يتمتع فيها المواطنون بأغلبية واضحة في المقاعد وصلاحيات محددة حقيقية، وامتلاك حق النقض في بعض الأحيان إذا تعذّر حل الاختلاف بالرأي من خلال التفاوض، ويعبر المستوى الأخير عن "سلطة المواطن" والتي يقوم فيها المواطنون بإدارة برنامج أو مؤسسة ما وتأخذ الحكومة هنا الدور الاستشاري والإشرافي.

لقد قفز السوريون بعد التحرير بخطوات متسارعة من حالة انعدام المشاركة بأي درجة إلى درجات "عدم المشاركة" و"المشاركة الرمزية" وفق سلم أرنشتاين، وهو ما يشير إلى وجود انفتاح من الحكومة تجاه اعتماد سياسات مختلفة تصب في خدمة المواطنين وتحسين حياتهم، ووجود رغبة أكبر من المواطنين بمختلف توجّهاتهم للمشاركة بدور فعّال ومؤثر في كافة المجالات، إلا أن المشاركة المجتمعية سلاح ذو حدين، فهي عامل مهم لزيادة الشرعية الحكومية ودعم الاستقرار والدفع نحو اتخاذ سياسات تصب في خدمة المواطنين وتحسين حياتهم؛ وفي نفس الوقت يمكن أن تتسبب في رد فعل عكسي يخلق توترات مجتمعية جديدة خاصة إن جاءت هذه المشاركة شكلية ودون سقف التوقعات.

إن التحدي الأبرز في سورية هو استثمار هذه الرغبة الواضحة في المشاركة وتفعيل قنوات لاستيعابها، وتحويلها إلى نمط منظم منضبط يضحّم أصوات الشرائح المختلفة من السوريين، ويبرئ لهم البيئة العملية لاكتشاف أدوارهم وتطوير خبراتهم والتعلم من التجربة بما يساعدهم على التأثير الفعّال والسريع والشراكة الحقيقية في عملية صناعة القرار.



بقلم: أ. محمد زكريا البدوي

بين العجز والمسؤولية ماذا يُطلب من جيلٍ مُثقل؟

نحن جيل يُطلب منه أن يكون واعياً بكل القضايا، مع أنه في الوقت نفسه مُثقل بكل شيء آخر. عملٌ من الصباح إلى المساء، تعبٌ لا يترك مساحة للتفكير، دخلٌ بالكاد يكفي الأساسيات، قلقٌ دائم من الغد، مسؤوليات عائلية وضغوط اجتماعية. وشعورٌ ثقيل بأنك دائماً (متأخر) عن كل شيء.

وسط هذا كله، يأتي السؤال الكبير: مهديٌّ مُرهق: ماذا يمكننا أن نفعل من أجل القضايا الكبيرة؟ وأين مكاننا منها؟ الحقيقة التي لا نحب قولها: إن كثيرين منا لا يملكون ترف الوقت، ولا حرية القرار، ولا القوة، ولا المنصة، ولا الأمان الكافي ليكونوا (فاعلين) بالشكل الذي يُطلب منهم. القوى العظمى أقوى بكثير، تغَيّر مصائر دول بقرارات بعيدة، وأثر الفرد يبدو ضئيلاً... إن لم يكن معدوماً.

نحن - جيل الشباب - محاصرون بالعمل، والحاجة، والخوف من الخسارة، وبواقع اجتماعي يفرض علينا أدواراً قبل أن يُسمح لنا بالاختيار.

هنا يبرز السؤال: هل لنا دور في اختيار واقعنا بكل ما فيه من صراعات؟ لو كان الجواب: «لا، لا دور لنا»، لكان الإيمان نفسه عبئاً، ولكانت المحاسبة ظلمًا، ولما حُوطب الإنسان بالتكليف أصلاً.

لكن الجواب: «نعم لنا دور»... لكنه ليس الدور الذي صُوّر لنا في الخيال، ولا الدور الذي تتبعه الشعارات.

مشكلتنا أننا ربطنا «الدور» دائماً بالنتائج الكبرى: أن نغير نظامًا، أو نوقف حربًا، أو نسقط طاغية، أو ننتصر لقضية دفعة واحدة، وهذا ربط قاسٍ، لأنه يجعل كل جهدٍ دون ذلك يبدو بلا قيمة، فيقودنا للعجز، ثم للانسحاب، ثم للامبالاة.

في ديننا، الدور لا يُقاس بالحجم، بل بالموقع، والقدرة، والنية. لم يطلب الله تعالى منا الجود بما لا نملك، ولا يُحاسبنا على نتائج ليست بأيدينا، إنه يريد منا أن نصلح ما نستطيعه بالمكان الذي نحن فيه. لذلك، فإن دور الشاب المسلم الواعي لا يقتصر على إسقاط الأنظمة الظالمة، بل يتعدى ذلك لمسؤولية أعظم تتمثل في من ألا يكون جزءاً من الخراب القائم: ألا يُعاد إنتاج الظلم من خلاله، وألا يكون أداة أو صدى أو تابعاً بلا وعي، وألا يبيع بوصلته مقابل راحة مؤقتة أو سلام زائف.

دورك أيها الشاب اليوم أن تحرّر عقلك قبل أن تحرر أرضك، وأن تفهم قبل أن تهتف، وأن تميّز بين الحق الذي يُطلب لذاته، والشعار الذي يُستخدم لتعبئتك، أن تبني وعياً لا يُسخر لمآرب باطلة، وأن تملك موقفاً لا يُشترى، وأن تتعلّم كيف تقول «لا» في مكانها، و«نعم» في مكانها، حتى لو كنت وحدك، ودورك أيضاً أن تُصلح الدائرة التي أنت فيها: في عملك، في بيتك، في علاقاتك، في كلامك وصمتك.

لم يبدأ النبي ﷺ بدولة، بل بدأ بإنسان، بتشكيل وعيه، وقيمه، والذي بدوره سيكون نواة لجماعة تعرف كيف تقف، ولماذا تقف، لا فقط مع من تقف.

وأخطر ما في هذا الزمن أن يُطلب منك أن «تتفاعل» بدل أن «ترتقي بوعيك»، فتستهلك نفسك في كل قضية، دون أن تُبنى داخلياً أو يكون لك موقف تجاه أي قضية.

دورنا كشباب واعي أن نكون حَمَلَةً معني، لا مجرد جمهور غاضب؛ ثابتين في زمن التقلّب، واضحين في زمن الضباب، عادلين في زمن الاصطفاف الأعمى.

لسنا مطالبين أن ننتصر الآن في كل القضايا، لكننا مطالبون ألا نُهزم من الداخل، فالأمة لا تسقط يوم تُحتل أرضها، بل يوم يُفَرِّغ وعيها، ويُكسّر ضميرها، ويُقنّع أبنائها أن لا دور لهم، وهذا أخطر كذب قيل لنا. دورك ليس صغيراً... لكنه دقيق، ولأنه دقيق، فهو مسؤولية، لا بطولة زائفة.

ومن هنا... يبدأ كل تغيير حقيقي.

فليس مطلوباً أن نرفع راية النصر في وجه كل صراع يواجهنا، بل يكفي أن نحمل الأمانة دون أن نسقطها، وأن نحفظ الاتجاه، ونمهد الطريق لمن سيكمل بعدنا.





بقلم: أ. علا خالوصي

المرأة الكردية وتحديات ما بعد التحرير

فرح السوريون بتحرير منطقة الجزيرة بعد أن كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وقد نجحت عملية التحرير من عدة زوايا، بدءاً من العمليات العسكرية على الأرض، ثم من زاوية العمل الأمني والسياسي والتشريعي الذي تكلل بصور مرسوم رئاسي يعترف بحقوق الكرد السوريين ويرفع عنهم ظلم السنين خلال حكم الأسد.

أما من الناحية الاجتماعية والمدنية فما زالت التحديات تبرز أمام استكمال النجاح والتحرير الكامل، خصوصاً أمام المرأة الكردية التي تمثل نصف المجتمع الكردي.

تحتل المرأة الكردية منزلة مهمة في مجتمعها، فهي تتميز بطبيعتها ببنية جسدية قوية وشخصية واثقة، وتحظى بالتقدير والاحترام، وتتمتع بقدر واسع من الحرية، وربما كانت أوسع من مثيلاتها في المجتمع السوري.

وقد عانت مثلما عانت جميع النساء السوريات في عهد النظام البائد، إلا أن معاناتها كانت أكبر، وشملت حق الجنسية والهوية والتعليم والميراث والمشاركة السياسية والعمل والإسهام في تنمية المجتمع، فكان الاستبداد في عهد الأسد من أهم أسباب ابتعادها عن المشهد، إضافة إلى القيود العشائرية والعادات والتقاليد، كما أن المناطق الكردية شهدت إهمالاً وتمهيشاً مقصوداً زرع بذور الفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

عندما اشتعلت شرارة الثورة السورية شكّل الانتماء للوطن السوري والقضية الكردية معاً دافعاً قوياً للمشاركة، فأصبحت المرأة الكردية جزءاً من الحراك ضد الظلم، وقدمت تضحيات كبيرة ورسمت صورة مشرقة في كسر جدار الخوف والمطالبة بالحرية.

ومع ازدياد القمع واشتداد النزوح والتهجير، تضاعفت معاناتها، فاضطرت لتحمل أعباء جديدة، وتأمين احتياجات أسرته ورعاية أطفالها وكبار السن، خاصة في ظل غياب الرجال بسبب ظروف الحرب والهجرة، مما دفعها إلى دخول ميادين عمل جديدة، كما أسست العديد من الجمعيات والمنظمات والهيئات النسائية الكردية، الأمر الذي أدى إلى تطور مهاراتها وقدراتها، وأثبتت حضورها في هذه المرحلة الصعبة.

وفي ظل هذه الأزمات أضافت سيطرة قسد تحديات أخرى فاقت الأوضاع، حيث شهدت المنطقة تردياً في مستوى الخدمات والبنية التحتية، وضعفاً في المؤسسات الصحية والتعليمية، وانتشار البطالة والمخدرات.

ومن أخطر هذه التحديات محاولة تغيير الفكر والثقافة المجتمعية في البيئة الكردية، وتقديم مفاهيم براقية تخفي مقاصد تمس بنية المجتمع، منها تغذية الفكر الانفصالي وتعزيز الانقسام، وتشجيع النساء على الانخراط العسكري والتمرد على الأسرة تحت شعارات الحرية والمساواة، وشرعنة تجنيد القصر، بما انعكس سلباً على استقرار الأسرة وقيمها الدينية والاجتماعية.

واليوم بعد إعلان الاتفاق على الاندماج وبدء عودة النازحين ولمّ شمل العائلات، تبرز ضرورة الدمج الصحيح المنصف الذي يقوم عليه متخصصون يدركون تعقيدات الملف، والعمل على بناء الإنسان قبل العمران.

لقد حاول النظام السابق زرع الفرقة بين مكونات الشعب السوري، وأدى العنف إلى انغلاق كل مكون على نفسه، وجاء الوقت لإزالة هذه الحواجز وإعادة التعارف بين السوريين رغم اختلافاتهم الطبيعية.

المرأة الكردية كسرت قيودها مع الثورة، وأمامها اليوم تحديات جديدة، ما يستدعي العمل على تنمية مهاراتها في مختلف المجالات، وتمكينها من التعليم والتدريب ودعم المشروعات الصغيرة للقضاء على البطالة والفقر، إلى جانب تعزيز التربية الأسرية السليمة.

كما تبرز أهمية بناء بيئات مشتركة بين النساء السوريات عموماً تهدف إلى تقريب المسافات المتباعدة، وتؤكد وحدة النسيج السوري، ونبذ المناطقية والطائفية، ونشر ثقافة السلم الأهلي في منطقة الجزيرة.

فالمرأة أقدر على غرس مفاهيم المحبة والسلام والتعايش من خلال بيتها وأسرته وعملها، وزراعة اللبنة الأولى عند أطفالها، لتنتشر هذه القيم في المجتمع بأكمله، ومن الضروري تدريبها على مفاهيم السلم الأهلي ليكون لها دور فاعل في قيادة عملية السلام وبناء المجتمع المدني ودولة القانون والحيات.



بقلم: أ. أسامة ليموني

الخلفية الفكرية للكاتب الذي نقرأ له. وفي كل الأحوال، هناك قاعدة مهمة جداً ينبغي الأخذ بها عند القراءة:

«أخذ وأدع من الجميع، ولا أسلم عقلي لأحد.» من حقّ القارئ أن يناقش، ويعترض على الأفكار التي لا تشبهه، لأنه لا يوجد كاتب صائب بنسبة ١٠٠٪، كما لا يوجد كاتب مخطئ تمامًا. قد لا تناسبنا بعض الأفكار، لكن هذا لا يعني أن نُلغي تاريخ كاتبها أو ننكر أثره بالكامل. نحن لا نصادر حرية أحد، وليس من قيمنا كمّ الأفواه؛ نعارض ونناقش... ولكن بالعقل، والعقل فقط.

تحديات واقعية... ومسؤوليات مشتركة من العوائق التي تعيق القارئ في عصرنا الحالي ارتفاع أسعار الكتب أحياناً بشكل مبالغ فيه — كما لاحظنا في معرض الكتاب — وهذا يضع مسؤولية كبيرة على عاتق وزارة الثقافة والمؤسسات المعنية في دعم طباعة الكتب وتسهيل إجراءاتها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي على دور الطباعة والنشر أن لا تعامل الكتاب على أنه سلعة تجارية، بل مشروعاً نهضوياً واستثماراً طويل الأمد في الشعوب، فهو من أنجح الاستثمارات بلا شك.

وبالعودة إلى التاريخ وتجارب الشعوب بعد الحروب، نجد أن اليابان بعد أن خرجت من الحرب مدمّرة سنة ١٩٤٥ ركّزت على التعليم والبحث العلمي، ونشرت ثقافة القراءة عبر دعم المكتبات العامة في المدن والقرى، وشجّعت القراءة في المدارس منذ سنوات التعليم الأولى، وسهّلت الوصول إلى الكتب بأسعار رمزية. واقع اليابان اليوم يؤكد أن النهضة لم يكن سببها النفط، بل الإنسان القارئ والمثقف والمتعلم.

وهنا تتضح الصورة أكثر: المجتمعات لا تنهض بكثرة ما تستهلك، بل بعمق ما تقرأ؛ ولا تُبنى بالشعارات، بل بالعقول التي تتشكل بهدوء بين صفحات الكتب، فإن كنا نريد مستقبلاً مختلفاً لبلدنا، فعلياً أن نُعيد الاعتبار للقراءة لا كترفيه ثقافي، بل كأساسٍ في معركة الوعي والبناء. فالأمة التي تحسن القراءة... تحسن الاختيار، وتحسن الفهم، وتحسن صناعة غدها.

القراءة... ضرورة وعي لا ترف ثقافة

يطلّ علينا المعرض الدولي للكتاب في دورته الأولى بعد التحرير، بعد عقودٍ عانى فيها الكاتب والناشر والكتاب من تضيقٍ وحصارٍ وأدلجةٍ وتوجيه. ومع فرحة السوريين وإقبالهم الكبير على ارتياد المعرض، يتبادر إلى أذهاننا سؤال مهم:

في ظلّ التطوّر التكنولوجي وسهولة الوصول إلى المعلومة، ألم تتراجع مكانة القراءة بشكل كبير؟

إلى أيّ مدى ما زالت الكتب الورقية حاضرة في ثقافة المطالعة؟ أليس من الغرابة أن نرى شخصاً اليوم يجلس وحده برفقة كتابه، لا برفقة جواله؟

وإلى أيّ مدى يحمل المثقفون مسؤولية إعادة إحياء دور المطالعة في نفوس أبناء الجيل وتعزيز دورها لنهضة سورية؟

القراءة في زمن الملهيات

رغم فوائد القراءة الكثيرة، إلا أن الإقبال عليها أصبح شبه نادر. ومن أهم مسببات ذلك كثرة الملهيات التي تحيط بنا من كل اتجاه، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة ما يمكن تسميته بمرض «الريلز» الذي يفك بنا جميعاً دون أن نشعر، ويسرق من وقتنا الساعات.

هذا المحتوى السريع يجعلنا أقل صبراً وأقل تركيزاً، وهما أهم عاملين يجب أن يتحلّى بهما القارئ لتكون قراءته نافعة. وهكذا أصبحت القراءة تُرى كفعل «ممل» أو «ثقيل»، بينما هي في الحقيقة استراحة ذهنية، ورحلة روحية تأخذك إلى عوالم مختلفة بين طيّات الكتاب.

لماذا لا تزال القراءة ضرورة؟

جميعنا يعلم أهمية القراءة، وكيف أن أول كلمة نزلت على نبينا محمد ﷺ كانت: «اقرأ»، لتكون عنواناً لرسالة الإسلام الخالدة.

فالقراءة تفتح أمام الإنسان أفقاً واسعة، وتساعد على اكتشاف أدواته وقدراته الفطرية التي وضعها الله تعالى فيه. ومع الوقت تتغيّر نظرته إلى الأمور، فيرتقي بتفكيره، ويبتعد عن الصغائر، ويصبح أكثر اهتماماً بتطوير ذاته وتحسين شخصيته.

والقراءة لا تقتصر على زيادة المعلومات فحسب، بل تُعين الإنسان على فهم الحياة بعمق؛ فيتعلّم أن لا يلوم الظروف فقط، بل ينظر إلى الأسباب التي أدت إليها بعين المنطق والإنصاف. وهي تعلّم الحكمة والصبر، واحترام وجهات النظر، وعدم إقصاء الآخرين، كما تزرع في نفس القارئ الحسّ النقدي، وتشجّعه على البحث عن الحقيقة، وعدم تقبل القوالب الجاهزة التي قد تُفرض عليه أحياناً من المجتمع.

ليس كل ما يُكتب جديراً بالقراءة

لكن هل كل ما يُنشر ويُكتب جدير بالقراءة؟ بلا شكّ أن في ما يُكتب الغثّ والسمين، لذلك لا بدّ من اختيار نوعية الكتب التي نقرأها، ومن الضروري أيضاً أن نكون واثقين من



أ. سهير أومري

حين تُسرق الثورات... قراءة في رواية «مزرعة الحيوان»

رواية مزرعة الحيوان للكاتب البريطاني جورج أورويل، عملٌ أدبي قصير لا يتجاوز ١٤٠ صفحة، لكنه كثيف الدلالات، عميق الرمزية، يكشف ببراءة آليات تحوّل الثورات إلى أنظمة قمعية، وكيف تُسرق الأحلام من أصحابها باسم الشعارات نفسها التي خرجوا من أجلها.

كتب أورويل روايته عام ١٩٤٤ في مواجهة نموذج شمولي أوروبي، لكنه قدّم نصّاً يتجاوز الزمان والمكان، حتى يكاد القارئ العربي يشعر أن الرواية كُتبت لتصف تجارب عاشتها شعوبنا خلال العقود الماضية.

من الثورة إلى الاستبداد

تبدأ الرواية بثورة الحيوانات على صاحب المزرعة البشري، معلنةً أنها ستحكم نفسها بنفسها. الشعار الأول كان الحرية والمساواة، لكن سرعان ما تتشكل طبقة قيادية من الخنازير تحتكر القرار، وتعيد إنتاج السلطة التي ثارت عليها.

هذا المسار يعكس ما شهدته سوريا في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث زُفعت شعارات التحرر والكرامة والوحدة، لكن السلطة تركزت تدريجياً في يد فئة ضيقة، وتحولت الدولة إلى بنية أمنية مغلقة، تحكمها الأجهزة أكثر مما تحكمها المؤسسات.

دولة الأمن... «الكلاب» في الرواية

في الرواية، تمثل الكلاب جهاز القمع الذي يُربى سرّاً ليحمي السلطة الجديدة ويقمع المعارضين. لا صوت يعلو فوق صوتها، وهي التي تُنفذ أوامر القائد دون نقاش.

وفي التجربة السورية خلال العقود الماضية، أصبحت الأجهزة الأمنية عمود النظام الفقري، تحكم تفاصيل الحياة اليومية، وتُخضع المجتمع لمنطق الخوف. تحوّل الأمن من

وظيفة لحماية المجتمع إلى أداة لضبطه والسيطرة عليه. الإعلام وتزوير الحقيقة

الخنزير «سوكليز» في الرواية هو آلة الدعاية؛ يبرر الفشل ليبدو انتصاراً، والهزيمة إنجازاً، ويعيد تفسير الأحداث بما يخدم القيادة. الأرقام تتغير، والوقائع تُعاد صياغتها، والذاكرة تُعدّل.

هذا المشهد يجد صدهاء في إعلام النظام البائد الذي روج لسنوات طويلة لرواية واحدة لا تقبل النقاش، تُحوّل الأزمات إلى مؤامرات، وتقدّم الهزائم بوصفها انتصارات، وتُبقي القائد في صورة البطل المنقذ مهما اشتدت الأزمات.

تعديل القوانين والدساتير

من أكثر مشاهد الرواية إثارةً للسخرية المرة، تعديل «المبادئ السبعة» التي قامت عليها الثورة، بنداً بعد بند، حتى يصبح الشعار النهائي:

«جميع الحيوانات متساوية، لكن بعض الحيوانات أكثر مساواة من غيرها.»

وهو ما يذكّر بكيفية تعديل القوانين والدساتير في أنظمة عربية عدة، ومنها سوريا، بحيث تُفصّل النصوص بما يخدم بقاء الحاكم لا تداول السلطة، وتُعاد صياغة الشرعية وفق الحاجة

السياسية لا وفق الإرادة الشعبية.

صناعة العدو... وإلهاء الشعب

في الرواية، يُخلق عدو دائم يُحمّل مسؤولية كل فشل، وتُقام الاحتفالات والمهرجانات لتثبيت صورة الانتصار، فيما يعيش الشعب في فقر وتعب دائمين.

مزرعة الحيوانات

جورج أورويل



الحيوانات متساوية ولكن
البعض متساو أكثر من غيره

رواية

الحيوانات

ترجمة
ملك سلمان



وفي الواقع السوري السابق، استُخدم خطاب «المؤامرة» و«العدو الخارجي» لعقود طويلة لتبرير القبضة الأمنية والتضييق السياسي، بينما جرى إلهاء الناس بشعارات كبرى لا تنعكس تحسناً في حياتهم اليومية.

الشعب بين الإخلاص والتواطؤ

يمثل الحصان «بوكسر» في الرواية المخلصين الذين يعملون بإخلاص مطلق ويكررون: «سأعمل أكثر». لكنه في النهاية يُستغل ويُرمى جانباً عندما تنتهي فائدته. أما الحمار الرمادي فيمثل الفئة التي ترى الحقيقة لكنها تلوذ بالصمت. وهذا التكوين الاجتماعي كان حاضرًا بوضوح في التجربة السورية طيلة خمسين عامًا من حكم النظام البائد: فئة آمنت بالشعارات وعملت بإخلاص، وفئة أدركت الخلل لكنها أثرت السلامة، وفئة انتفعت من السلطة، وفئة دفعت الثمن.

استمرارية السيناريو

اللافت أن أرويل كتب الرواية في أربعينيات القرن الماضي، لكنها تكاد تكون دليلاً إرشادياً لفهم سلوك الأنظمة الشمولية في كل زمان. السيناريو يتكرر: ثورة، شعارات، تمكُّن السلطة، أمن، دعاية، تعديل قوانين، اختلاق أعداء، ثم إعادة إنتاج الاستبداد باسم حماية الثورة. وهذا ما يجعل الرواية حيّة اليوم، لا بوصفها نصّاً أدبيّاً فحسب، بل أداة لفهم ما جرى في سوريا خلال عقود الحكم السابقة، وكيف يمكن للثورة أن تُختطف إن لم تُحمَ بمؤسسات حقيقية ووعي نقدي جمعي.

وهكذا تبدو رواية «مزرعة الحيوانات» حكاية مستمرة ليست عن الحيوانات، بل عن الإنسان حين يغيره الحكم المطلق، وعن الشعوب حين تُستبدل أحلامها بشعارات. هي رواية تكشف أن المشكلة ليست في الشعار الذي يُرفع، بل في غياب الرقابة والمساءلة، وفي قابلية بعض المجتمعات لتصديق الرواية الرسمية مهما تغيّرت الوقائع. ولعل أهم ما تمنحنا إياه هذه الرواية اليوم هو درسٌ واضح: الحرية لا تُختزل في إسقاط حاكم، بل في بناء نظام لا يسمح بعودة المزرعة بثوبٍ جديد.

لسنا طرفاً... نحن الثمن حين تُدار الصراعات على أكتاف الشعوب

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي

وهم الانتماء لمعسكر أقوى. خلاص الشعوب لا يأتي من انتصار قوة بعيدة، بل من وعي قريب، وعمل طويل، وصبر لا يُصقّق له أحد. لسنا مطالبين أن نغيّر العالم، لكننا مطالبون ألا نسمح له أن يُفرغنا من أنفسنا. ويبقى ما هو أعمق من السياسة وأصدق من كل التحالفات: نحن أمة لم تُخلق لتكون ظلاً في صراعات غيرها، ولا وقوداً لمعارك لا نملك قرارها. نحن أمة استخلفها الله في الأرض، لا لتُفسد، بل لتُصلح، ولا لتُستخدَم، بل لتشهد بالعدل. والخلافة في معناها الحقيقي ليست سلطة ولا شعاراً، بل مسؤولية إصلاح. أن نُصلح ما حولنا، وأن ننشر الخير حيث نستطيع، وأن نقف مع الحق لا مع الأقوى؛ وهذا لن يكون ممكناً ما دمنا مقيدين بالخوف، ومشدودين إلى أوهام القوة، ومستلبين في معارك لا تُشبه رسالتنا. وفي الحالة السورية، يبقى التحدي الأكبر هو ألا يُدفع الناس إلى تحويل اختلافاتهم العرقية أو القومية أو الطائفية إلى صراع يخدم حسابات نفوذ خارج إرادتهم. المطلوب ليس إلغاء التنوع، بل حمايته من أن يُستخدَم وقوداً لانقسام. وضبطه ببوصلة المصلحة الوطنية الجامعة.

الخطر أن يتحول الخلاف السياسي أو القومي أو الطائفي إلى خصومة بين أبناء الوطن الواحد، وأن تُستنزف الطاقات بدل توجيهها إلى البناء والإصلاح. سوريا إطار جامع، وأي انحراف نحو الاحتراب بين شركاء الأرض لا يريح فيه أحد.

الحكمة اليوم أن يبقى الانتماء للوطن فوق كل اصطفاف، وأن يُصان النسيج الاجتماعي من أن يُمزق تحت ضغط صراعات نفوذ لا تعبّر عن حاجات الناس بقدر ما تعبّر عن مصالح أكبر منهم.

لن نقدر على نشر العدل ما لم نتحرر أولاً من قيود التبعية، ولن نكون أداة إصلاح ما دمنا نقبل أن نُستخدَم كأدوات صراع. فالتحرير يبدأ من الوعي، والعدل يبدأ من الداخل، ومن عرف موقعه في هذه الأرض فلن يقاتل في المكان الخطأ.

في كل مرة تشتعل فيها حروب الكبار، يُستدعى وعي الشعوب المنهكة إلى الساحة، ويُطلب منها أن تختار: مع هذا المعسكر أو ذلك، مع هذه القوة أو تلك، وكأننا شركاء في قرار لم نُستشر فيه أصلاً.

الحقيقة القاسية التي لا يُحبّ أحد قولها: الشعوب المسحوقة لا تُستشار عندما تبدأ الحروب، ولا تُحسب عندما تُرسم الخرائط، ولا تُكافأ عندما تُعلن الانتصارات. نحن لسنا لاعبين في اللعبة... نحن وقودها.

القوى العظمى لا تتحرك بدافع الحق ولا بدافع الإنسانية. كل ما تقوله مجرد خطاب للاستهلاك، ما يحركها أمر واحد: المصلحة، ولو احترق العالم.

لذلك السؤال ليس: مع من نقف؟ السؤال الأصدق والأخطر: لماذا نُدفع دائماً لنقف في معارك لا تشبهنا، ولا تخدمنا، ولا ترحمنا؟ لماذا يُراد لنا أن نكره بالنيابة؟ أن نغضب بالنيابة؟ أن نُستنزف نفسياً وفكرياً في صراعات لن نحصد منها إلا مزيداً من التيه؟

دور الشعوب المكسورة ليس أن تهتف لهذا أو تبرّر لذلك، ولا أن تستهلك ما تبقى من وعيها في معارك أكبر من قدرتها وأقصى من احتمالها، بل أن تنجو... أن تبني نفسها... أن تحمي عقلها من التحوّل إلى أداة.

الإيمان هنا ليس انسحاباً من الواقع، بل وعي بأن الله لم يكلفك أن تحمل صراعات العالم على كتفك، بل أن تصلح ما تستطيع إصلاحه حقاً: نفسك، وبيتك، ومجتمعك، وضميرك، ثم أمتك إن استطعت إلى ذلك سبيلاً.

أن تكون مع الحق لا يعني أن تصفق لأي قوة ترفع شعاراً جميلاً، وأن ترفض الظلم لا يعني أن تقبل بظلم آخر لأنه جاء بلغة مختلفة. أخطر ما يُهب من الشعوب ليس الأرض فقط... بل البوصلة؛ وحين تُسرق البوصلة، تقاتل الشعوب في الاتجاه الخاطئ وهي تظن أنها على حق.

نحن لسنا مطالبين أن ننتصر في حروب العالم، لكننا مسؤولون ألا نُستخدَم فيها، وألا نخسر وعينا، وألا نبيع ضمائرنا مقابل



كسرة خبز

للشاعر: أ. حسين العبدالله

واسقوا السنابلَ في رُبى البسماتِ
 أهلُ الحصادِ بواسعِ الجنّاتِ
 من فوقها موتى بثوبِ حياةٍ
 بنسِ الحياهُ بزمرةِ الأمواتِ
 إلا لأنّنا أمّةٌ بسُباتِ
 لا يُنصرُ المظلومُ بالدمعاتِ
 في السّجنِ يشكو وحشةَ الظلماتِ
 في ظهره ألفُ من الجآلداتِ
 تعبت على الشرفاتِ
 بنتُ تلاعبُ ظلّها بقلاةٍ
 أمّ .. وطفلك .. في ثيابِ عراةٍ
 يقتاتُ منها الجوعُ في الخيماتِ
 لا حسرتي نفعت .. ولا (ليتاتي)
 كم مرّةٍ ودّعتُ فيك رُفاتي
 وغدت حروفُ قصائدي ناياتِ
 هيّ، ودلّو الشيبِ يفضحُ ذاتي
 عُريتُ من وطني فديتُك هاتي
 من غيرِ توديعٍ ودونَ صلاةٍ
 أنّى مشوا قد عطّروا الطُرقاتِ
 تعبَ اليراعُ وجفَّ حبرُ دواتي
 أمضى السنين ولم يزل بسباتِ
 وأقلُّ جهديك ثورهُ الكلماتِ
 لله طاب السّيرُ لا للاتِ
 والنصرُ آتٍ ... إي وربّك آتٍ

رُشوا على نعشِ الشّهيدِ صلّاتي
 فغداً سنحصدُ بسمّةِ الشّهدا، وهُم
 كم تحت هذي الأرضِ أحياءٌ وكم
 هيّ أمّةٌ ماتتْ وعاشَ شهيدُها
 ما بات حرّاً في السجونِ مقيداً
 وبكيتُ .. لكنّ الدموعَ خيانةً
 وصرختُ .. ما نفعَ الصُّراخِ لقابحِ
 ياليت شعري بلسمٌ لجراحِ من
 ياليتته المنديلُ يمسحُ دمعةَ الأم التي
 ياليت أني لعبةٌ في كَفِّها
 ياليت روجي سَعْفَةٌ لتُظللهم
 ياليت قلبي كسرةُ الخبزِ التي
 ياليت .. كم (ياليت) قلتُ وهما أنا
 من في المرايا؟ يا مرايا من أنا؟!
 ماباله صوتُ القصيدِ محشرجُ
 كم في غيابةِ جُبي قلبي صنّتهُ
 هاتي أيا شمسِ المهاجرِ جُبّةً
 مني السلامُ لراحلينِ إلى السما
 مني السلامُ لأهلِ عز هجّـروا
 أهلي ، إذا مارمتُ أحصي مجدهم
 قم يا يراعُ وقل لمن في صمتهِ
 ما بين موتك أو حياتك ثورةُ
 زمجروقل للقاصدين إلهم
 صبراً أُخيّ فلن تدومَ لظالمِ



بقلم الأستاذ: أديب الأسود

تقدّم إبراهيم الرتل ليكون في طليعة المقاتلين ومُقدّمهم موجّهًا ومرشداً لهم، يسرع الخطا كريح هادئة تمر بين الأودية وأشجار (منطقة الأزوار) محاذياً لنهر العاصي، محاولاً تفادي مراصد الجيش في أعلى قمة (جبل زين العابدين)، لكن لم يكتب لمحاولته النجاح، أرادت مشيئة الله أن تراهم أعين الجنود الطغاة. صوت مدفع أطلق ما في جوفه، ثم صوت صفير يشق طبقات الهواء، سكن الجميع للحظة، توقفت حركة أقدامهم عن الضجيج، ينصتون بتمعن، ثم يأمرهم القائد بصوت عالٍ أجشّ بالانبطاح، غمامة سوداء تصعد في السماء، دخانٍ وغبار، ثم رائحة بارود تغلغت في الصدور، كل ذلك خرج من بين هذا الصمت، الكل ملتصق إلى الأرض ينتظرون سكون شظايا تلك القذيفة التي سقطت بينهم، هي عشر ثوان فقط، ثم نهض البعض ليتفقد البعض الآخر، لحظات فقط لينقلب مشهد الصمت رأساً على عقب، صراخ من تؤلمه جراحه تختلط بطلبات النجدة عبر اللاسلكي، رائحة دم وشواء أشلاء الشهداء، لكن لا أحد يعيرها اهتماماً، فالمشهد أفسى من كل تلك التفاصيل. عاد ابراهيم إلى زوجته سريعاً كما وعدّها، عاد وهو يحمل في حضنه ذراعه التي فقدها، كان يمّني نفسه بعوض الله الذي لا يشبهه عوض، وبقيت غصة القتال في معركة تحرير سورية عالقة في صدره، فلطالما حلم بالمشاركة بها ليرى النصر بعينه، لكن لم يكن يدري أنّ معركة (ردع العدوان) التي فقد فيها ذراعه، هي ذلك الحلم الذي أراد الله أن يحققه له، لقد شارك في معركة التحرير وغرس في تراب مجدها ذراعه التي لم تكن تصفق للنصر من بعيد، بل بقيت تقاتل حتى الرمق الأخير.

القادمون من الشمال

أغلقت له أزرار بژته، ثم جثت على الأرض لتعقد رباط حذائه العسكري وهي تذرف دموعاً صامتة، انحنى ليقبل جبينها، ويمسح الدموع عن خدها برأس سبّابته، يُمسك بأعلى كتفها، ويملأ عينيه بالنظر إلى وجهها، ثم يعانقها، ويعدها بأنه لن يطيل الغياب، كانت تلك زوجته التي لم يمض على زفافهما أكثر من عشرة أيام، توجه لأمه التي وضعت على عاتقه وشاحها ليقيه برد تلك الليالي، ألقى السلام على والده، ودّع أهله جميعاً، حمل بندقيته على كتفه، وركب الحافلة إلى جانب رفاقه دون أن يلتفت إلى الوراء فيشده ذلك المنظر الحزين الذي تركه خلفه إلى الرجوع أو الخذلان.

كان إبراهيم طالباً جامعياً فيما مضى، حلم بالشهادة الجامعية واجتهد من أجلها، أراد نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، لكن شاءت الأقدار أن تجرّ أقلام المخبرين اسمه في لوائح المطلوبين المناهضين لحكم آل الأسد، لتسقط أمام هذه اللوائح كل الأحلام وتنكسر.

انخرط في العمل العسكري في السنة الثالثة لثورة الشام المباركة بعدما استشعر عدم جدوى المظاهرات بإسقاط هذا النظام مع إجرامه وتعطشه لدماء السوريين.

سار مع رفاقه في كل المعارك التي سنحت له الفرصة للمشاركة بها، رغم طول المدة وانحسار مساحة المناطق المحررة وضيقتها ويأس الكثيرين من حوله إلا أنّ عزمته لم تهتز يوماً، ولم تُثنه إصاباته المتكررة عن مواصلة النضال، آمن بالله أولاً ثم بصدق قضيته، بقي مقاتلاً صامتاً يعمل في الظل لا تسمع إلا صوت نعليه وهي تطأ الأرض بكل جسارة وصلابة.

لم يكن مستعداً لتلك المعركة، ولم يُعدّها لها العدة، فهو لا يزال عريساً يقضي أجمل أيامه بجوار زوجته، لكن الزحف وصل إلى أبواب بلده في ريف حماه التي مضى أربعة عشر عاماً على فراقها، فوجب عليه السير أمام رفاقه ليكون مرشداً ودليلاً لهم في معركتهم، فهو أدرى بتضاريس وطبيعة أرضها، ويدرك مخاطرها، ويعرف مداخلها ومخارجها جيداً، ويُجيد الالتفاف حولها.

لا وقت للراحة، نزل من الحافلة واصطف مع رفاقه في رتلٍ واحدٍ، ينتظرون أوامر قائد المجموعة بالمسير.





تنوعت أنشطة تيار سورية الجديدة خلال شهري كانون الثاني وشباط بين ندوات حوارية ولقاءات تنظيمية في عدد من المحافظات ركزت على المشاركة في بناء الدولة ونقد السلطة بين الهدم والبناء، إلى جانب نقاشات داخلية لتطوير أداء التيار وتعزيز دوره كما أصدر التيار بياناً في ذكرى مجزرة حماة أكد فيه أن العدالة للضحايا واجب وطني وأخلاقي لا يسقط بالتقادم وأن بناء دولة الحق والقانون هو السبيل لتحقيق الإنصاف



تيار سورية الجديدة
New Syria Movement